

تقنين المعاملات المالية الإسلامية في تركيا من خلال البنوك التشاركية بين الواقع والمأمول

Legalization of Islamic financial transactions in Turkey between reality and expectations, Participation banks as a model

د. ظلال أم الخير كعيد

دكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة الشارقة (الإمارات)

zilal84@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/03/13 تاريخ القبول: 2024/02/09 تاريخ النشر: 2024/03/30

ملخص

تعد البنوك التشاركية التي أنشأتها بعض الدول الإسلامية ومنها تركيا مظهرًا من مظاهر تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات، وتأتي هذه الدراسة لتكشف اللثام عن واقع هذه البنوك في تركيا، ودورها في تفعيل التقنين المالي الإسلامي، متوسلة لذلك بالمنهج الوصفي والتحليلي، من خلال وصف الواقع الاقتصادي في البلاد، وتحليل المقومات والتحديات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. للبنوك التشاركية في تركيا دور كبير وأثر غير منكور في دعم تقنين المعاملات المالية الإسلامية، وذلك راجع إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وإدارية، فضلاً عن المقومات والعوامل الجغرافية، مما أهّل تركيا لأن تكون ضمن كبرى الدول الإسلامية المؤثرة في الصيرفة الإسلامية.

2. من أهم المعوقات التي تواجه تقنين المعاملات الإسلامية في البنوك التشاركية في تركيا: عدم الوعي المجتمعي بأهمية التقنين للمعاملات المالية الإسلامية، مما يلقي على كاهل السلطات مهمة التوعية بالدور الاقتصادي للتقنين المالي الإسلامي وأثره في دفع عجلة النمو والتطور.

الكلمات المفتاحية: التقنين المالي، المعاملات المالية، البنوك التشاركية.

Abstract

The Republic of Turkey is one of the first Islamic countries to notice the importance of legalizing Islamic financial transactions. Modern Turkey inherited a unique legal legacy, represented in the Code of Justice, which was and still is the first contemporary Islamic financial law. Government authorities in Turkey have sought To support the legalization of Islamic financial transactions, so it established the so-called (participatory banks) based on the principle of non-interest-based dealing, and committed to the provisions of Islamic Sharia in Murabaha and loan transactions, financing, credit and speculation, and I will briefly present in this study the reality of these banks and their role in activating the legalization Islamic finance, using the inductive and analytical approach, and the study reached several results, the most important of which are:

1 -Participatory banks in Turkey have a great role in supporting the legalization of Islamic financial transactions, due to several social, economic and administrative factors, which qualified Turkey to be among the largest Islamic countries affecting Islamic banking.

2 -One of the most important obstacles facing the legalization of Islamic financial transactions in participatory banks is the lack of societal awareness of the importance of legalization of Islamic financial transactions, which places on the authorities the task of raising awareness of the economic role of Islamic financial legalization and its impact in advancing the wheel of growth and development.

Keywords: financial rationing, financial transactions, participatory banks.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أنار بشرعه الأكوان، مفصل الحلال والحرام، والهادي من اتبع رضوانه سبل السلام، والصلاة والسلام على نبي الهدى وخير الأنام، مبلغ الآيات ومبين الأحكام، وعلى آله وصحبه الطيبين الكرام، أما بعد:

تعد الجمهورية التركية من أوائل الدول الإسلامية التي تنهت إلى أهمية تقنين المعاملات المالية الإسلامية. ولا بدع في ذلك، فقد ورثت تركيا الحديثة إرثاً قانونياً فريداً، متمثلاً في مجلة الأحكام العدلية التي كانت وما زالت أول قانون مالي إسلامي معاصر، وقد سعت السلطات الحكومية في تركيا إلى دعم تقنين المعاملات المالية الإسلامية، فأنشأت في سبيل ذلك ما يسمى بـ (البنوك التشاركية) القائمة على مبدأ التعامل اللاربوي، والملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملات المربحة والقروض، والتمويل والائتمان والمضاربة.

إشكال الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال إشكالي رئيس وهو: ما دور البنوك التشاركية في تركيا في دعم التقنين المالي الإسلامي؟، وهذا السؤال المركب تتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم تقنين المعاملات المالية الإسلامية، وما أهميته في الواقع المعاصر؟
2. ما حجم الدور الذي تؤديه البنوك التشاركية في تركيا في عملية تقنين المعاملات المالية الإسلامية؟
3. ما أهم المقومات التي تدعم التقنين المالي الإسلامي من خلال البنوك التشاركية في تركيا؟
4. ما أبرز التحديات التي تعيق جهود البنوك التشاركية في تقنين المعاملات المالية الإسلامية في تركيا؟
5. ما أهم الحلول والاقتراحات التي يمكن التوصل بها لدعم جهود البنوك التشاركية في عملية التقنين للمعاملات الإسلامية في تركيا؟

الدراسات السابقة والإضافة المعرفية

لم أقف فيما اطلعت عليه من بحوث على دراسة تعنى بالربط بين تقنين المعاملات المالية الإسلامية وواقع البنوك التشاركية في تركيا، وما طالته يد البحث لا يعدو كونه: إما دراسات اهتمت بالتقنين المالي الإسلامي وأهميته وأصوله النظرية، وهي أكثر من أن تحصى، أو بحوثاً عن واقع البنوك التشاركية في تركيا، وفي مقدمتها بحث بعنوان (تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية: من التبني إلى الإستراتيجية)، للباحثين مجاهد أوزديمير، وحاقان أصلان، وهو

منشور بتاريخ (2018/7/1م)، في مجلة رؤية تركية، أما دراستي فقد حاولت فيها دراسة واقع التقنين المالي الإسلامي في تركيا من خلال إظهار دور البنوك التشاركية في المجتمع بوصفها أحد أبرز متجليات التقنين والحوكمة.

منهج الدراسة:

توسلت للدراسة بالمنهج الوصفي والتحليلي: من خلال وصف الواقع الاقتصادي، للكشف عن دور البنوك التشاركية في تركيا في تقنين المعاملات المالية الإسلامية، وتقصي المقومات والمعوقات الكامنة وراءها، وتحليلها والكشف عن أثرها، واقتراح الحلول للوصول للواقع المأمول.

هيكل الدراسة:

جعلت الدراسة بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقنين المعاملات المالية الإسلامية، المفهوم والأهمية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم (تقنين المعاملات المالية الإسلامية)

المطلب الثاني: أهمية تقنين المعاملات المالية الإسلامية

المبحث الثاني: البنوك التشاركية في تركيا، مفهومها، ونشأتها، وتطورها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم البنوك التشاركية ودلالة التسمية

المطلب الثاني: نشأة البنوك التشاركية في تركيا وتطورها

المبحث الثالث: واقع التقنين المالي من خلال البنوك التشاركية في تركيا، المقومات والمعوقات والآمال، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقومات تقنين المعاملات المالية من خلال البنوك التشاركية في تركيا

المطلب الثاني: معوقات تقنين المعاملات المالية من خلال البنوك التشاركية في تركيا

المطلب الثالث: الآمال المنشودة من تقنين المعاملات المالية الإسلامية من خلال البنوك التشاركية في تركيا

الخاتمة: وتضم النتائج والتوصيات.

والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: تقنين المعاملات المالية الإسلامية، المفهوم والأهمية

المطلب الأول: مفهوم (تقنين المعاملات المالية الإسلامية)

يعدّ بيان المدلول الإفرادي للمصطلحات المركبة توطئة ضرورية لفهم مدلولها اللغوي؛ لأن المركب لا يدرك إلا بإدراك أجزائه، ومن هنا أقف وقفة تعريفية مع أجزاء هذا المركب الوصفي:

أولاً: مفهوم التقنين لغة واصطلاحاً:

التقنين في اللغة مصدر (قَنَّ) ، بالتشديد: أي وَضَعَ القوانين¹ ، والقوانين: هي الأصول، واحداها (قانون) وليس بعربي² ، وفي القاموس المحيط: "القانون مقياس كل شيء"³ ، وقال الزبيدي: "القانون: مقياس كل شيء وطريقه، قيل: رومية؛ وقيل: فارسية، وفي المحكم: أراها دخيلة، وفي الاصطلاح: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تُتعرّف أحكامها منه، كقول النحاة (الفاعل مرفوع والمفعول منصوب)"⁴.

اصطلاحاً: يعد هذا المصطلح وافداً على الساحة الفقهية؛ إذ لم يؤثر له تعريف عند المتقدمين من الفقهاء، وقد تجلت العناية بهذا المصطلح سبباً وتعريفًا في كنف المعاصرين، ومن تعريفاتهم:

1. عرفه مصطفى الزرقا بأنه: "جمع الأحكام والقواعد التشريعية، المتعلقة بمجال من مجالات العلاقات الاجتماعية، وتبويبها، وصياغتها بعبارات أمرة موجزة واضحة، في بنود تسمى (مواد)، ذات أرقام متسلسلة، ثم إصدارها في صورة قانون، أو نظام تفرضه الدولة، ويلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس"⁵.

2. عرفه عمر سليمان الأشقر بأنه: "تجميع القواعد القانونية المتعلقة بفرع من فروع القانون، في شكل كتاب، أو مدونة، أو مجموعة واحدة، وذلك بعد مراجعة هذه القواعد وتنسيقها،

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، 763/2، أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، (1421هـ، 2000م)، ط1، مصر، عالم الكتب، 1421هـ، 2000م، ص763.

² الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، (1420هـ، 1999م)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، ص261، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، (1414هـ)، ط3، بيروت، دار صادر، 350/13.

³ الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (1426هـ، 2005م)، مكتب تحقيق التراث، ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص1226.

⁴ الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، 24/36.

⁵ الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، (1425هـ، 2004م)، ط2، دمشق، دار القلم، 313.

ورفع التناقض منها، وتبويبها بحسب الموضوعات التي تنظمها، والمجموعة تظهر في شكل مواد، وتشمل مختلف النصوص الخاصة بالأحكام القانونية المتصلة بفرع من الفروع القانونية"⁶.

3. عرفه زكي عبد البر بأنه: "جمع القواعد الخاصة بفرع من الفروع القانونية، بعد تبويبها، وترتيبها، وإزالة ما قد يكون بينها من تناقض وفيها من غموض، في مدونة واحدة، ثم إصدارها في شكل قانون تفرضه الدولة عن الهيئة التي تملك سلطة التشريع فيها، بصرف النظر عما إذا كان مصدر هذه القواعد التشريع، أو العرف، أو العادة، أو القضاء، أو غير ذلك من مصادر القانون"⁷.

والمأمل في هذه التعريفات يرى أنها تدور في فلك واحد، فالتقنين عملية علمية تقوم على جمع القواعد القانونية الخاصة بكل فرع، وتنسيقها وضمها إلى مثيلاتها، بعد صياغتها بعبارة سهلة موجزة، لتصدرها السلطة التشريعية في الدولة، وتطبقها المحاكم، ويلتزم بها المجتمع بكافة أفراده وهيئاته.

أما عند أهل القانون: فهو "جميع القواعد القانونية الخاصة بفرع معين من فروع القانون في تشريع واحد، بطريقة منسقة، ومنظمة، ومبوبة، بواسطة السلطة التشريعية في الدولة"⁸، ويعرفون القانون بمعناه الواسع بأنه: "مجموعة القواعد العامة والمجردة، والتي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، والملزمة والمقتربة بجزء توقعه السلطة العامة جبراً على من يخالفه"⁹.

فلا بد من أن يتضمن القانون كل القواعد المتعلقة بفرع من الفروع، وأن يكون مرتباً ومنسقاً وفق صياغة سهلة موجزة، وصادراً عن السلطة التشريعية في الدولة.

واستهداءً بما سبق، يمكن تعريف التقنين بأنه: صياغة القواعد المتعلقة بجوانب الحياة المختلفة، صياغة بسيطة موجزة، وتنسيقها على شكل قضايا كلية تنطبق على كل جزئياتها، ويطلق على هذه القواعد اسم (القوانين)، وتكون ذات قوة ملزمة بحيث يترتب على مخالفتها العقوبة والجزاء.

⁶ الأشقر، عمر سليمان، تاريخ الفقه الإسلامي، (1402هـ، 1983م)، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، ص188.

⁷ عبد البر، محمد زكي، تقنين الفقه الإسلامي بين المبدأ والمنهج والتطبيق، (1407هـ، 1986م)، ط2، مصر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، ص21.

⁸ بدوي، عمر طه، المدخل لدراسة القانون، (2008م)، ص102.

⁹ نفسه، ص102.

ثانيًا: مفهوم المعاملات المالية الإسلامية لغة واصطلاحًا:

1. المعاملات: في اللغة جمع معاملة، وتطلق على المخالطة، والمعاشرة، والتصرف في البيع ونحوه، وتطلق على المساقاة لما فيها من إعمال البدن ونحوه¹⁰.

المعاملات في الاصطلاح: يطلق مصطلح (المعاملات) عند الفقهاء ويراد به عدة معان:

أولًا: المعنى العام: وهي كل "فعل يتعلق به قصد وهي حق العبد عرفًا"¹¹، أو هي: "الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الدنيا"¹²، فالمعاملات بهذا المعنى تشمل: المعاوضات المالية، والمناكحات، وغيرها مما يجري بين أفراد المجتمع.

ثانيًا: المعنى الخاص: ويطلق على جميع الأحكام الشرعية التي يدخل فيها المال، كالبيع، والنكاح، والطلاق، والنفقات، ونحو ذلك، يقول ابن عابدين: "والمعاملات خمسة: المعاوضات المالية، والمناكحات، والمخاصمات، والأمانات، والتركات"¹³.

ثالثًا: المعنى الأخص: ويطلق على الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاوضات كالبيع، أو التبرعات كالهبة، أو الإسقاطات كالإبراء، أو التوثيقات كالرهن، أو المشاركات كالشركات بأنواعها، وهو المراد عند الترجمة في كتب الفقهاء بـ (كتاب المعاملات)، وهو المراد في البحث، فتخرج منه الأحكام المالية المتعلقة بالنكاح والطلاق وما شابهها مما يعد العنصر المالي فيها تابعًا لا أصلًا.

2. المالية: في اللغة نسبة إلى (المال)، وهو كل ما يملكه الإنسان، يقول ابن الأثير: "المال في الأصل: ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم"¹⁴.

أما في الاصطلاح، فقد اختلفت تعريفات المتقدمين من الفقهاء للمال، وليس من وكدي، هنا، الموازنة بين هذه التعريفات، واستصفاء الراجح منها؛ فلهذا مقام هو أملك به، وحسبي في ذلك الإشارة إلى التعريف الأرجح عندي وهو أن المال: "كل ما يملكه الفرد، أو تملكه الجماعة من متاع،

¹⁰ الزبيدي، تاج العروس، 63/30.

¹¹ الأحمدي، عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء، (1421هـ، 2000م)، تعريب: حسن هاني فحص، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 85/2.

¹² قلعه جي، محمد، قنبي، محمد صادق، معجم لغة الفقهاء، (1408هـ، 1988م)، ط2، دار النفائس، ص438.

¹³ ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (1412هـ، 1992م)، ط2، بيروت، دار الفكر، 79/1.

¹⁴ ابن الأثير، مجد الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، (1399هـ، 1979م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 373/4.

أو عروض تجارة، أو عقار، أو نقود، أو حيوان"¹⁵، وقريب منه تعريف جماهير الفقهاء بأنه: "ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره كالنقد وما يمكن أن يقوم مقامه"¹⁶.

3. الإسلامية: نسبة إلى ما جاء به الشرع الحنيف في القرآن والسنة من قواعد وتشريعات. وبذلك يكون المراد من (المعاملات المالية الإسلامية): الأحكام المنظمة للتصرفات المالية بين الناس، مما مصدره الكتاب أو السنة.

ثالثاً: مفهوم (تقنين المعاملات المالية الإسلامية) بوصفه لقباً لفنٍّ معين:
إذا استمهد المدلول الإفرادي لأجزاء المصطلح المركب، فإنه يمكن تعريف مصطلح (تقنين المعاملات المالية الإسلامية) بأنه: جمع الأحكام والقواعد المتعلقة بالتصرفات المالية، مما مصدره الشريعة الإسلامية، وتبويبها، وصياغتها بعبارات موجزة، واضحة، ثم إصدارها في صورة قانون أو نظام تفرضه الدولة، ويلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس¹⁷.

المطلب الثاني: أهمية تقنين المعاملات المالية الإسلامية

يعد تقنين المعاملات المالية الإسلامية ضرورة حتمية في واقعنا المعاصر، وذلك لما يحققه من مصالح شرعية تعود بالخير والنفع على كافة أفراد المجتمع، ويمكن أن أوجز أهم المصالح المتوخاة من تقنين المعاملات المالية الإسلامية بالنقاط الآتية¹⁸:

1. ضبط الأحكام الشرعية المالية وتيسير الرجوع إليها: فالأحكام المالية مبثوثة في مصنفات الفقهاء، وشروحهم، ومختصراتهم بمذاهبهم المتعددة، وقد تتباين أفهامهم، وأراؤهم، وتعدد فتاويهم في المسألة الواحدة، بحيث يصعب معه اعتماد أحد الآراء، لا سيما في زمن ضعفت فيه الملكات الفقهية والاجتهادية، من هنا، فإن التقنين يسهل على الناس معرفة الحكم الشرعي، والاطلاع على مواده؛ بسبب سهولة عبارته، وصياغته صياغة عصرية موجزة، ولا يخفى ما في ذلك من عظيم المصلحة، لا سيما بعد غلبة القوانين الوضعية، وإضفاء طابع الإلزام على أحكامها وموادها.

¹⁵ أبو جيب، سعدي، القاموس الفقهي، (1408هـ، 1988م)، ط2، دمشق، دار الفكر، ص344.

¹⁶ قلعه جي، قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص369.

¹⁷ استفدت هذا التعريف من تعريف الزرقا للتقنين السابق ذكره.

¹⁸ ينظر للتوسع: البعلي، عبد الحميد، 2011م، ضرورة تقنين فقه المعاملات المالية المعاصرة، مجلة المسلم المعاصر، المجلد 35، العدد 139، ص188.

2. يكفل التقنين توحيد الأحكام القضائية ومنع الاضطراب فيها، مما يخلق في نفوس المتعاملين نوعاً من الثقة بالنظام القضائي وأحكامه.

3. من ثمرات التقنين سرعة الفصل في المنازعات المالية، وهو مقصد ملح؛ حيث باتت التعاملات المالية عرضة للتطور التكنولوجي السريع، بحيث يغدو التأخر في الحكم فيها مفسدة بالغة.

4. إبطال دعاوى جمود الفقه الإسلامي وخصوصيته الزمانية والمكانية، وكشف النقاب عن عظمة التشريعات الإسلامية، ومرونتها؛ فالتقنين لأحكام الفقه الإسلامي يشجع الباحثين والمتخصصين على دراسة الشريعة الإسلامية، وفهم أحكامها، ومعرفة مقاصدها عامة، لا سيما منها مقاصد المعاملات المالية، فيقف الباحث فيها على الأسرار والحكم التي تؤهلها لمعرفة أحكام المستجدات والنوازل المالية؛ ذلك أن هذه النصوص تعد بوتقة تنصهر فيها كافة المستجدات والحوادث؛ إذ في نصوص الشريعة وما دلت عليه تنبيهاتها، وإيماءاتها، ومقاصدها كفاية للمجتهد في معرفة الأحكام، ويعبر شيخ الإسلام عن ذلك بقوله: "الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد، ومنهم من يقول: إنها وافية بجميع ذلك؛ وإنما أنكر ذلك من أنكره؛ لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله، وشمولها لأحكام أفعال العباد؛ وذلك أن الله بعث محمدًا ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة، تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى، فهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد"¹⁹.

5. تنظيم العلاقات الاقتصادية بين المسلمين وغيرهم، نتيجة احتكاك بلاد المسلمين ببقية بلدان العالم، مما يستدعي تدوين المواد التي يتقاضى إليها المتخاصمون، خاصة "أن غيرنا سيطالبنا بها إذا أردنا أن نقاضيه إلى شرعنا؛ إذ لا يمكن أن نحيله إلى مجموعة من كتب الفقه المذهبي أو المقارن"²⁰.

¹⁹ ابن تيمية، تقي الدين، مجموع الفتاوى، (1416هـ، 1995م)، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 260/19.

²⁰ عبد العاطي، محمد عبد اللطيف، تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية، بحث مقدم لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر، الواقع والأمال، 23/30.

المبحث الثاني: البنوك التشاركية في تركيا، مفهومها، ونشأتها، وتطورها

يعد إنشاء البنوك التشاركية في الدول الإسلامية أحد أبرز مظاهر حركة التقنين للمعاملات المالية الإسلامية، وتأتي الجمهورية التركية في مقدمة الدول الإسلامية التي أدركت أهمية تقنين المعاملات المالية، فأنشأت في سبيل ذلك عددًا من البنوك التشاركية التي تعتمد الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية، وسوف يدور هذا المبحث على دراسة واقع هذه البنوك، من حيث المفهوم، والنشأة، والتطور، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم البنوك التشاركية ودلالة التسمية

تعرف البنوك التشاركية بأنها: "مؤسسات مالية تعمل بنظام المشاركة في الأرباح والخسائر"²¹، أو هي: "مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية نفسها، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة، لكن على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بأسلوب محرر من تحديد سعر الفائدة"²²، كما عرفت المصرفية التشاركية بأنها: "نموذج مصرفي يعمل من خلال تبني مبادئ الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد، ويقوم بجميع أنواع الأنشطة المصرفية وفقًا لهذه المبادئ، ويجمع الأموال على أساس شراكة رأس المال، أو بالوكالة، ويوفر الأموال من خلال الشراء، والبيع، والشراكة، والتأجير، وغيرها من الأساليب، وفقًا للخدمات المصرفية الخالية من الفوائد"²³.

فالبنوك التشاركية قائمة على فكرة المشاركة بين البنك والعميل بنسبة محتملة من الربح والخسارة، تحدد مسبقًا في العقد، وتعتمد على مبدأ المخاطرة المشروعة في أموال المودعين والمساهمين، بحيث تتشارك البنوك مع عملائها بالربح والخسارة، ولا تتعامل بمبدأ الربح الحتمي، وإنما بحصة من الربح، لذلك فإن أبرز نشاطاتها تكون من خلال البيع والشراء الحقيقيين، فالسلعة قد لا تكون دائمًا مربحة، وقد يتعرض فيها التاجر للخسارة أو الربح، كما أن هذه البنوك تقوم بمجموعة من الأنشطة والخدمات المصرفية الجائزة

²¹ الحيان، محمد آيت، البنوك التشاركية بين مبدأ المخاطرة الشرعي ومنطق الربح الحتمي، وقفات مع الفقه والقانون وواقع التزليل، مجلة الشريعة والاقتصاد، مج8، الإصدار الأول لعام 2019م، العدد 15، شوال 1440هـ، ص234.

²² الحيان، حميد آيت، البنوك التشاركية بين مبدأ المخاطرة الشرعي ومنطق الربح الحتمي، ص234.

²³ TÜRKİYE'DE KATILIM BANKACILIĞI FİKRİNİN DOĞUŞU VE KAVRAMSAL ÖNEMİ
TEMEL HAZIROĞLU Albaraka Türk Katılım Bankası,

شرعاً، مما يجري في البنوك التقليدية، مثل: فتح الحسابات الجارية، وإصدار خطابات الضمان والكفالات، والحوالات وغيرها، مما لا يعد محظوراً شرعاً²⁴.

وبذلك يكون مصطلح (البنوك التشاركية) مرادفاً لمصطلح (البنوك الإسلامية) المستخدم في دول الشرق الإسلامي؛ من حيث كون كل منهما يعتمد أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته واستثماراته المالية، إلا أن بعض الدول الإسلامية قد نأت عن إقحام الإسلام في التسمية درءاً للمفاسد التي قد تقع، إذ لا يكفي أن نضع كلمة الإسلام لأي شيء لكي يصبح إسلامياً مضموناً وشكلاً؛ ذلك أن الإسلام - كما يصرح رئيس مجموعة دلة البركة - "أكبر من أن يزج به في هذه الأمور، أو أن يوضع في موضع يعرضه للخطأ إذا فشلت التجربة، أو أسيء استخدامها"²⁵، فضلاً عن أنها التسمية الأقرب إلى طبيعة عمل هذه البنوك العملية والقانونية، فهي لا تتعامل بالفوائد، وإنما بنظام المشاركة في الأرباح والخسائر، أضف إلى ذلك أنه يعد مصطلحاً توافقياً، كونه لا ينتهك المبادئ السياسية التي تقوم عليها كثير من هذه الدول - وفي مقدمتها تركيا -، ولا يتعارض مع توجهاتها العلمانية المقدسة²⁶، وليست تركيا بدعاً من الدول الإسلامية في انتهاج هذا النهج في إطلاق اسم (التشاركية) بدل (الإسلامية)، فقد ارتضت ذلك مجموعة من الدول الإسلامية، من أبرزها المغرب والجزائر.

والحق أن الباحثة تميل إلى التعبير بمصطلح (البنوك التشاركية)؛ تجنباً لما يمكن أن يقع من انحراف في التطبيقات، حيث إن كثيراً من تعاملات هذه البنوك قد يكون مثار جدل، وقد تختلف فيه آراء الفقهاء والمفتين، فيجيزه البعض كونه موافقاً لأحكام الشريعة، بينما يرى فيه آخرون انتهاكاً للأحكام الشرعية، فضلاً عن كونه يمثل الأساس الذي تقوم عليه تعاملات هذه البنوك، ألا وهو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

²⁴ ابن عبد العزيز، عمر، الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ص 49.

²⁵ العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، (1998م)، ط 1، عمان، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر، ص 47.

²⁶ 130, HAZIR OĞLU, 9•2016, TEMEL

المطلب الثاني: نشأة البنوك التشاركية في تركيا وتطورها

كان التعامل المالي الإسلامي هو المعمول به أيام الحكم العثماني، حتى عام 1847م حيث أنشئت عدة بنوك رأسمالية، وعندما أنشئت دولة تركيا الحديثة عام 1923م اعتمدت الصيرفة التقليدية نظامًا أساسيًا في الخدمات المالية، وظل التعامل بها قائمًا بشكل كامل حتى عام 1984م؛ حيث تم إنشاء أول بنك تشاركي يعمل وفقًا لشروط الصيرفة الإسلامية، وهو بنك (البركة تورك)، ثم توالى عمليات تأسيس البنوك الإسلامية، حتى باتت تركيا تحتضن ستة أو سبعة بنوك تقدم خدماتها للمواطنين الأتراك والأجانب طبقًا لأسس التعامل الإسلامي، كالشاركة، والمراوحة، والمضاربة، وغيرها.²⁷

في عام 1975م أنشئ في تركيا بنك الاستثمار العمالي الصناعي الحكومي، بصفته خطوة أولى نحو التمويل اللابروي، لكنه لم يكن يقوم بالمعاملات المالية الإسلامية بصورة مستقلة، إلى حين صدور قرار عام 1984م²⁸، وقد ظلت المصارف التشاركية في تركيا تعاني ما بين عامي 1984م/2002م بسبب غياب القوانين الخاصة المنظمة لعملها، والتقلبات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد، ولم يكن من المستساغ في بداية عام 2002م التعبير بلفظ (مصرف إسلامي) أو (تمويل إسلامي)، لكن الإنجاز الأكبر كان عام 2005م حين ألغيت عبارة (المؤسسات المالية الخاصة) إلى (البنوك التشاركية)²⁹.

ويمكن إيجاز المراحل التي مر بها تقنين المعاملات المالية في تركيا الحديثة³⁰ من خلال البنوك التشاركية بالمراحل الآتية³¹:

²⁷ سلمي، جلال، الصيرفة الإسلامية في تركيا، (2016/10/29م)، موقع نون بوست، رابط: <https://www.noonpost.com/>.

²⁸ أوزديمير، مجاهد، أصلان، حاقان، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية: من التبي إلى "الإستراتيجية"، (7/1/2018م)، مجلة رؤية تركية، ص 109.

²⁹ أوزديمير، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 109.

³⁰ وأقصد هنا بـ (تركيا الحديثة) الفترة التي تبدأ مع بداية عام 2000م إلى يومنا هذا، حيث يمثل إنعاش البلاد اقتصاديًا أولوية السلطة في هذه الفترة، وقد شهدت تركيا منذ بداية هذا القرن أزمات اقتصادية عديدة شكل التقنين الإسلامي وتفعيل دور البنوك التشاركية جزءًا مهمًا من الحل فيها.

³¹ أوزديمير، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 113 بتصرف.

1. مرحلة التوافق مع المجتمع: وتبدأ من عام 2002م حتى عام 2007م، وكان الهدف في هذه الفترة تمهيد الجو العام، وخلق مناخ مجتمعي قادر على تقبل مبدأ التقنين الإسلامي في المعاملات المالية، وإثبات أنه "ليس في برنامج الحكومة نموذج معارض للعلمانية قولاً وفعلاً"³²، فمن البديهي ألا يتم التصريح باعتماد الصيرفة الإسلامية وتقنين المعاملات على وفق مبادئ الإسلام، وإنما يمكن أن نعد من أبرز إنجازات هذه المرحلة:

. اقتراح فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك العامة عام 2003م.

. إطلاق اسم (البنوك التشاركية) على المؤسسات المالية الخاصة، بموجب قانون الأعمال المصرفية رقم 5411 الصادر عام 2005م³³.

وبذلك يمكن القول: إن أولوية هذه الفترة تمثلت في إنشاء قاعدة جماهيرية وقانونية للصيرفة الإسلامية، بحيث يتهيأ المناخ العام للتعامل المالي الإسلامي دون التصريح بأسلمة القوانين المالية.

2. مرحلة الترتيب وانهاز الفرص: وتبدأ مع بداية الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم عام 2007م؛ إذ يمكن القول إن المؤسسات المالية الإسلامية قد خرجت من هذه الأزمة بأقل الخسائر، بسبب قلة مشاركتها في سوق الاقتصاد المالي العالمي، وعلى مبدأ (مصائب قوم عند قوم فوائد)، فقد تحولت هذه الأزمة إلى فرصة لتسليط الضوء على نظام الصيرفة الإسلامية، وآلية عملها، وميزاتها، فضلاً عن استثمار تداعيات التوتر في دول الجوار (سورية والعراق)، وما نشأ عنها من هجرة رؤوس الأموال العربية إلى تركيا، ويمكن تعداد أبرز إنجازات هذه المرحلة بالآتي: تعديل قانون الضرائب، مما سمح لبنك (كويت ترك التشاركي) بالمساهمة في إنجاز أول إصدار لشهادات الإيجار عام 2011م.

. مشاركة البنك المركزي التركي في إدارة المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM)، والتي تهدف إلى إدارة السيولة النقدية للمؤسسات المالية التشاركية بما ينسجم مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي³⁴.

³² وهي عبارة لأحد أعضاء الحكومة، انظر: صحيفة حريت، 18/ آذار/ 2008م.

³³ Hazeroglu, Temel, Ozcan, Muhammad Amin 2010م، 190.

³⁴ (International Islamic Liquidity Management) هي منظمة دولية تأسست عام 2010م من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية، لتطوير وإصدار أدوات مالية قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لتسهيل الإدارة الفعالة للسيولة، وتضم البنوك المركزية لكل من: إندونيسيا، الكويت، ماليزيا، موريشيوس، نيجيريا، قطر، الإمارات، لوكسمبورغ، وتركيا، بالإضافة إلى المؤسسات الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومقرها في مدينة كوالالمبور في ماليزيا، انظر: أحمد الشثري، دراسة الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة وأحكامها الفقهية، مقال في موقع شمس الإلكتروني، بتاريخ 9/ مارس/ 2017م، وينظر موقع المؤسسة: <https://iilm.com>.

. إنشاء المؤشر التشاركي عام 2011م، ويتم بموجبه تحديد الشركات المساهمة في بورصة إستانبول، وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية، مما لفت أنظار المستثمرين إلى التعاملات المالية الإسلامية وميزاتها.

3 . مرحلة الشراكة والرعاية: وتبدأ منذ عام 2014م، حيث بدأت التصريحات تتوالى باعتبار البنوك التشاركية شريكاً استراتيجياً في الاقتصاد التركي، وأن رعايته باتت جزءاً لا يتجزأ من أولويات السلطة، من ذلك تصريح أحد كبار المسؤولين بمناسبة افتتاح بنك (الزراعة التشاركي) عام 2015م الذي قال فيه: "ذات يوم لم تكن الدولة تنظر إلى القطاع المصرفي التشاركي بصورة إيجابية، حتى إنها عاملته معاملة الولد المتبنى، لذا، يعد هذا اليوم يوماً تاريخياً؛ فالقطاع المصرفي التشاركي بات يتبوأ موقعاً مهماً وترعاه الدولة بنفسها"³⁵، ويعد من أبرز إنجازات هذه المرحلة:

. بداية بنك (وقف التشاركي) أولى نشاطاته الاقتصادية عام 2016م.

. تصريح وزارة التنمية ضمن خطتها الإنمائية العاشرة بالسعي إلى تطوير القطاع المصرفي التشاركي، ونظام التمويل غير الربوي³⁶.

. المساهمة في العديد من الفعاليات والمشاركات المهمة في مجال التمويل الإسلامي، ومن ذلك: إدراج التمويل الإسلامي في جدول أعمال مجموعة العشرين المنعقد في مدينة أنطاليا، عند تسلم تركيا الرئاسة الدورية للمجموعة عام 2015م، وقد صرح نائب وكيل وزارة الخزانة التركي يومها: "ستعمل تركيا خلال توليها الرئاسة على زيادة الوعي حول التمويل الإسلامي بين أعضاء مجموعة العشرين، نحن نعمل على تعزيز إشراك التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي"³⁷.

. تشكيل وحدة باسم رئاسة دائرة التطبيق V عام 2015م، ومهمتها تسيير النشاطات المتعلقة بالعمل المصرفي التشاركي وتطويره، كما تم تشكيل هيئة تنسيق المال اللاربوي في أواخر العام ذاته، والتي تهدف إلى تحديد المبادئ العامة الأخلاقية، والمؤسسية، لإدارة المؤسسات المالية الإسلامية، مما يشجع المجتمع على التعامل مع المصارف التشاركية ويعزز ثقته بها³⁸.

³⁵ ترك برس، 2015م.

³⁶ تأميمات تشاركية من أجل البنك الزراعي والبنك الشعبي، مجلة صباح، 9/مارس/2013م.

³⁷ تركيا: سنكرس رئاستنا لمجموعة العشرين لترويج التمويل الإسلامي في العالم، 13/يونيو/2015م، موقع: CNN بالعربية، رابط: <https://arabic.cnn.com/business/2015/06/13/turkey-islamic-finance-role>.

³⁸ 53.Yillik/Bilgileri_Kurum/turkce/WebSitesi/tr.org.bddk.www://https pdf.15194yfr2015/R+BDDK

. عام 2016م استضافت إستانبول الاجتماع الوزاري الثاني والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي، وأعقب ذلك توقيع اتفاقية التعاون بين بورصة إستانبول وبنك التمويل الإسلامي³⁹.

. إنشاء بنك ميغا Mega بالشراكة بين بنك التنمية الإسلامي، وتركيا، وبعض الدول الإسلامية (EBC ECONOMIC AND BUSINESS CHANNEL).

ونتيجة لما سبق، فإن تركيا تحتضن الآن عددًا من البنوك التشاركية، هي⁴⁰:

1. بنك البركة تورك التشاركي (ALBARAKA TÜRK BANK): تأسس عام 1984م، وهو أحد أفرع بنك البركة الرئيسي في البحرين، وهو يمنح خدماته لعملائه في 210 فرعًا، وقد حاز على المرتبة الأولى بين البنوك الإسلامية التشاركية، من حيث معدل الربح لعام 2015م، كما حاز على المرتبة الأولى في استقطاب المستثمر الراغب بالاستثمار وفقًا للمعايير الإسلامية⁴¹.

2. البنك الكويتي التركي التشاركي (KUVEYT TÜRK KATILIM BANKASI): تأسس عام 1989م كفرع عن بنك الكويت الوطني، ويقدم خدماته من خلال 290 فرعًا، ويتميز عن البنوك التشاركية الأخرى بحصوله على المرتبة الأولى في مجال صرافة الذهب، كما ينشط في عقود المضاربة والمربحة بشكل أكبر من البنوك الإسلامية الأخرى، وقد عمد البنك إلى إدراج اللغة العربية مؤخرًا؛ نظرًا لحاجة الجمهور الواسع من أصحاب الحسابات البنكية من العرب خاصة.

3. بنك آسيا التشاركي (BANK ASYA): وقد افتتح بوصفه بنكًا تشاركيًا عام 2005م، يقدم خدماته من خلال 201 فرعًا، وتميز بمنحه تسهيلات كثيرة للعملاء، وتعرض لحزمة من العقوبات لأسباب سياسية.

4. بنك تركيا فاينانس التشاركي (TÜRKİYE FİNANS KATILIM BANKASI): الذي تأسس عام 2005م، ويستحوذ البنك التجاري الأهلي السعودي (The National Commercial Bank) منه على نسبة الأسد، إذ يملك ما يقارب 67.03% من أسهمه بحلول عام 2015م، ويقدم خدماته من خلال 285 فرعًا، وقد حاز البنك على مرتبة عالية بين الخمسة بنوك التركية الأكثر ثقة وفقًا للتصنيف الائتماني الخاص بوكالة فيتش، ويوجد لدى المصرف ثلاثة قطاعات تشغيلية تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي: مصرفية الأفراد، مصرفية الشركات، والخزينة.

³⁹ duyurular.com.borsaistanbul.www://http/11/24-/islam-ile-istanbul-borsagitti-birligine-is-bankasi-k, 2016.

⁴⁰ سلمي، جلال، الصيرفة الإسلامية في تركيا، 2016م.

⁴¹ المرجع نفسه

5. بنك زراعات (ZİRAAT BANKASI): وهو فرع تشاركي لبنك زراعة الرئيسي التقليدي، وقد افتتحت فيه نافذة إسلامية تتعامل وفق نظام الصيرفة الإسلامي عام 2014م، وتموله الحكومة التركية بشكل شبه كامل، يقدم خدماته من خلال 1545 فرعاً، وهو البنك الرئيسي للدولة، وتشمل مشاريعه التأمين الاجتماعي، والتقاعد، ومشاريع الأبحاث التكنولوجية، والاستثمارات الحكومية والخاصة، وهذا ما يجعل المجال الاستثماري لبنك زراعات أوسع وأكثر ضماناً من البنوك التشاركية الأخرى.

6. بنك وقف التشاركي (VAKIF KATILIM BANKASI): افتتح كنافذة إسلامية عن بنك وقف الحكومي التقليدي عام 2016م بواقع 30 فرعاً، يقاسم (وقف بنك) (زراعات بنك) في عدد من المجالات الاستثمارية.

7. خلق بنك (HALK BANK): أي بنك الشعب، وهو فرع تشاركي لبنك خلق الحكومي.

وهنا، أجد من المثري والمفيد استعراض الإحصائيات الآتية:

شكلت حصة الخدمات المصرفية التشاركية في القطاع المالي 6.3% من حيث إجمالي الأصول عام 2019م⁴²، ثم ارتفعت إلى ما يزيد نسبته عن 7% تقريباً من مجموع السيولة المصرفية في تركيا في مطلع العام 2021م، لكن يتوقع أن تحوّل الحكومة التركية كمّاً كبيراً من معاملاتها الحكومية إلى البنوك التشاركية، وأشارت وكالة موديز في تقريرها الصادر في فبراير 2021م إلى أن أصول الخدمات المصرفية التشاركية في تركيا البالغة 7.2% من إجمالي الأصول المصرفية في البلاد قد ارتفعت بنسبة 54% عام 2020م، وأنها ستبقى ترتفع على هذا النحو طيلة الخمس سنوات القادمة⁴³، وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن القطاع التشاركي في تركيا لا يزال أصغر بكثير مما هو عليه في دول مجلس التعاون الخليجي، وجاء في تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي عام 2021م ما يفيد بأن تركيا تحتل الترتيب 21 من أصل 64 دولة، في سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية والنظام البيئي الإسلامي، كما أنها تدخل ضمن أكبر خمسة أسواق للتكنولوجيا المالية في منظمة التعاون الإسلامي وهي: السعودية، والإمارات، وماليزيا، وتركيا، والكويت، وتمثل أسواقها 75% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في المنظمة، كما توقع التقرير ازدياداً في حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بنسبة 22.5% خلال الأعوام الخمسة القادمة⁴⁴.

⁴² Türkiye Katılım Bankaları Birliği [TKBB], 2020، ص 122.

⁴³ ترك برس، 2021م، سلمي، جلال، الصيرفة الإسلامية في تركيا، 2016م.

⁴⁴ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: واقع التقنين المالي من خلال البنوك التشاركية في تركيا، المقومات والمعوقات والآمال

يمثل تقنين المعاملات المالية الإسلامية من خلال إنشاء البنوك التشاركية في تركيا مظهرًا من مظاهر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والاحتكام إلى مقاصدها وغاياتها التعبدية والاقتصادية في مجال المعاملات المالية، ولعلني لا أبعد النجعة إذا قلت: إن الدولة التركية قد أوتيت من المقومات ما يؤهلها لأن تكون في صدارة الدول الإسلامية في مجال تقنين المعاملات المالية في البنوك التشاركية، إلا أنه نهج قد لا يخلو من معوقات جمة، لاسيما بالنظر إلى خصوصية الدولة التركية الاجتماعية والسياسية، وسوف أخصص هذا المبحث لإمطة اللثام عن أبرز هذه المقومات وتلك التحديات المؤثرة في مجال عمل البنوك التشاركية القائمة بشكل رئيس على أحكام الشريعة الإسلامية والتعاملات اللابروية، ثم أعرض أهم الاقتراحات في سبيل الوصول بعملية التقنين إلى الدور المنشود لها من خلال هذه البنوك، متوسلة إلى ذلك بالمطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مقومات تقنين المعاملات المالية من خلال البنوك التشاركية في تركيا أولاً: مقومات جغرافية وسياسية:

تتمتع تركيا بموقع جغرافي مميز، وقد حوّلتها موقعها أن تكون خلال فترة وجيزة أكبر مركز مالي بين فرانكفورت في ألمانيا ومومباي في الهند، فضلاً عن الانفتاح التركي على الشرق، لا سيما بعد قدوم عدد كبير من مواطني دول الوطن العربي للاستثمار في تركيا التي عملت على استقدامهم من خلال عدة تسهيلات قانونية واقتصادية قدمتها الحكومة، وقد شكل تحسن العلاقات التركية العربية، لا سيما الخليجية منها، عامل جذب لرؤوس الأموال؛ إذ يعد التوتر القائم بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي عائقاً كبيراً في وجه تطوير العمل المصرفي التشاركي، إلا أن التحسن التركي الخليجي سيشكل رافداً مهماً وبديلاً مثالياً لتخطي هذه العقبة.

ثانياً: مقومات قانونية وإدارية:

وتتجلى في تبني الحكومة للعمل المصرفي الإسلامي وحرصها على تعزيز مكانتها في الأسواق المالية الدولية، من خلال إصدار حزمة من القوانين المؤسسة للبنية التحتية للبنوك التشاركية، منها:

1. الإعلان عن الانتهاء من رسم هيكلية البنك المركزي الإسلامي، الذي يهدف إلى جمع كافة البنوك الإسلامية (التشاركية) تحت سقف واحد، وأن كلاً من تركيا وإندونيسيا وبنك التنمية الإسلامية سيكون لهم دور الريادة في تأسيس هذا البنك⁴⁵.

2. الإعلان عن مشروع ترجمة المعايير الشرعية إلى اللغة التركية برعاية الحكومة التركية ومنظمة أيوفي، وبالتنسيق والتشاور مع الجهات التنظيمية والرقابية والعلمية في تركيا، من خلال توقيع اتفاقية يتم بموجبها البدء في الترجمة بشراكة أربع جهات هي: هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK) باعتبارها الداعم الرئيس للمشروع، واتحاد البنوك التشاركية التركية (TKBB)، وجامعة صباح الدين زعيم في استانبول (IZU) باعتبارها إحدى أهم الجامعات المتخصصة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي، ومنظمة أيوفي باعتبارها مالك الحق الفكري للنصين العربي والتركي⁴⁶.

3. إنشاء جمعية البنوك التشاركية التركية (Türkiye Katılım Bankaları Birliği): وهي مؤسسة عامة متخصصة تأسست عام 2001م لتمثيل القطاع المصرفي التشاركي على الصعيدين الوطني والدولي، ودعم تطوير المشاركة المصرفية في الدولة، وحماية حقوق البنوك التشاركية ومصالحها، وتشمل أهدافها الدفاع عن حقوق المصارف التشاركية، والعمل من أجل تنميتها وتطويرها⁴⁷.

4. إنشاء صندوق الأصول التركي (TVF) عام 2016م، بهدف توسيع حجم التمويل الإسلامي وتنويع مجالاته⁴⁸.

5. منح ترخيص لوكالة التنظيم والرقابة المصرفية في فبراير 2019م لإنشاء بنك (تركيا أملاك) التشاركي، مما رفع عدد البنوك الإسلامية في البلاد.

6. إصدار مرسوم رئاسي بإنشاء قسم جديد داخل مكتب الشؤون المالية الرئاسي مهمته الإشراف على رفع مستوى الوعي بالتمويل التشاركي، وتطويره، وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والجامعات، من أجل تحسين العمل به⁴⁹.

⁴⁵ ترك برس، 2015م.

⁴⁶ موقع منظمة أيوفي، رابط: <https://aaoifi.com/>.

⁴⁷ <https://www.zawya.com>.

⁴⁸ أوزديمير، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية: مرجع سابق، ص 124.

⁴⁹ المرجع نفسه

7. أعلنت الحكومة التركية عام 2008م عن عزمها على افتتاح مركز إسطنبول المالي (Ifm) في موقع استراتيجي بحي عمرانية في القسم الآسيوي من المدينة، وتسعى تركيا من خلاله لتكون الأولي إقليمياً، وفي قائمة الدول الثلاث والعشرين عالمياً، من حيث الاستثمار التمويلي، ويضم المركز مركزاً للتحكيم الإسلامي متخصصاً بشؤون التحكيم للمصارف الإسلامية، وسوف تشارك فيه الدول الخليجية، ويهدف إلى التركيز على التمويل الإسلامي والرقعي.⁵⁰

8. اعتماد المؤسسات الحكومية دفع رواتب فئات من الموظفين في الدولة إلى حسابات مصرفية إسلامية.⁵¹

9. توفير كافة وسائل التمويل الإسلامي في تركيا، إذ تتفوق تركيا في قطاعات التجارة والصناعة والسياحة، وقد أشار الخبير في التمويل الإسلامي شهاب العززي رئيس المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي في بريطانيا إلى "أن تركيا مهيأة لأن تكون عاصمة للتمويل الإسلامي أكثر من دول أخرى كثيرة، وذلك بسبب احتوائها على نظام إسلامي متكامل، كالأوقاف، والزكاة، والعمل الخيري، والسياحة، وهي مؤهلة لأن تكون قبلة المستثمرين العرب والأجانب في الدول الإسلامية".⁵²

ثالثاً: مقومات بشرية:

من ضمن أهم الخطط الاستراتيجية للحكومة التركية لعام 2023م أن تهئ الكوادر البشرية اللازمة للعمل في المصارف التشاركية، وفي سبيل ذلك فقد تم إنشاء خطة العمل المسماة 100/2000، أي منح الدكتوراه لألفي شخص في مائة مجال من المجالات ذات الأولوية، وفي مقدمة هذه المجالات المائة مجال العمل المصرفي التشاركي.⁵³

وقد بدأت الجامعات التركية بتدريس تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي منذ عام 2015م فقط، حيث تم افتتاح أول قسم للتمويل الإسلامي في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة (صباح الدين زعيم) في إستانبول، ولم يتجاوز عدد الطلاب آنذاك 27 طالباً من جنسيات إسلامية متعددة، وفي عام 2016م افتتحت الجامعة معهد التمويل الإسلامي باللغات العربية والتركية والإنجليزية، وتعطى فيه شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وقد قام المعهد بتخريج أولى دفعاته عام 2017م ليؤمن للمصارف الإسلامية

⁵⁰ أوزديمير، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 124.

⁵¹ المرجع نفسه

⁵² تركيا مؤهلة لتصبح عاصمة التمويل الإسلامي، صحيفة YENİ ŞAFAK، [www://http 100/web/tr.gov.yok-](http://www.yeni-safak.com.tr/100web/tr.gov.yok-)

⁵³ من أجل معلومات أوفى عن مشروع مؤسسة التعليم العالي 100/2000، انظر- [www://http 100/web/tr.gov.yok-](http://www.yeni-safak.com.tr/100web/tr.gov.yok-)

كوادر مؤهلة محاسبياً وشرعياً، وقد صرح رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة بأن الجامعة تسعى لتكون رائدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وأن الطلب الأول في الجامعة هو على تخصص الاقتصاد الإسلامي، وذكر بأن الجامعة تضم أكثر من 350 طالباً في الدراسات العليا يدرسون بالعربية، و200 بالانجليزية، و100 بالتركية، و90 طالباً منهم من دول إسلامية مختلفة، ويدرس كثير منهم وفق منح تقدمها الحكومة التركية للطلاب من مختلف الجنسيات، كما أطلقت جامعات أخرى مثل (جامعة صقاريا) في مرمره، و(جامعة إستانبول) الأولى في تركيا، برامج لدراسة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، وتقوم الحكومة بالترويج لدراسة تخصص التمويل الإسلامي، وتقديم المنح والتسهيلات للطلاب، وفي نهاية عام 2018م وبحسب مقال نشرته وكالة الأناضول كان يوجد 600 طالباً وباحثاً في التمويل الإسلامي، من أكثر من 80 دولة، يتصدرهم الأتراك ثم العرب، كما ترجمت العشرات من الكتب الاقتصادية المعنية بالتمويل الإسلامي من اللغة العربية إلى التركية، لتوفيرها للدارسين والباحثين، وتزويد المراكز البحثية بها، وتعد في تركيا عشرات الدورات والمؤتمرات المعنية بتأهيل وثقيف العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية، كما تم إنشاء مركز البحوث والتطبيقات للاقتصاد والتمويل الإسلامي الأول من نوعه في تركيا، ويهدف إلى تأهيل كوادر خاصة تستطيع العمل في المصارف التشاركية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية داخل وخارج تركيا، ويقدم خدماته باللغة العربية، والتركية، والانجليزية، كما يعد استقرار أعداد كبيرة من الكفاءات العربية المتخصصة على الأراضي التركية عامل جذب مؤثر، الأمر الذي يمكنهم من المساهمة في بناء وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتعزيز دور التمويل الإسلامي في البلاد⁵⁴.

⁵⁴ تدريس التمويل الإسلامي في تركيا، مجلة المجتمع، 25/4/2019م، رابط: <https://www.aa.com.tr/ar>

المطلب الثاني: معوقات تقنين المعاملات المالية من خلال البنوك التشاركية في تركيا أولاً: معوقات اجتماعية:

وتتمثل في ضعف الوعي عند عامة الشعب التركي بنجاعة تقنين المعاملات الإسلامية، وأهمية الصيرفة والتمويل الإسلامي، فالتقنين الإسلامي منظومة متكاملة لا تتجزأ، بحيث لا ينفك الجانب المعرفي الاقتصادي عن الاجتماعي، ولا يمكن نجاح أحد هذه الجوانب نجاحاً كاملاً إلا في مناخ إسلامي عام وشامل، تطبق فيه سائر هذه المعارف، وتخلق المناخ الملائم لنجاح التطبيق الشرعي الصحيح، بحيث يكون المكلف على يقين بأن التفطنت من المؤيدات الجزائية المادية لا ينفعه ولا يعفيه من المسؤولية الحقيقية أمام دينه، وبالتالي، فإن نجاح أي جهة يستلزم وجود المؤسسات الرديفة والمكملة لتحقيق الثمار المرجوة، ويشمل ذلك جوانب الحياة المختلفة، في التعليم والأحوال الشخصية وغيرها.

إن من أهم المشكلات التي تعيق التطبيق الصحيح للاقتصاد الإسلامي وتقنين تعاملاته وتنشيط عمل البنوك التشاركية المحتكمة لمبادئ الشريعة الإسلامية في تركيا، يكمن في ضعف الثقافة الدينية لدى عامة الشعب التركي، فالأزمة المعرفية في البلاد ضاربة بالحدود، وهي تشمل جميع العلوم الشرعية والدينية، ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل، منها: طبيعة المناهج الدراسية التي لا تعطي الدارسين تثقيفاً دينياً كافياً، مما خلق جهلاً عارماً بأصول الدين وفروعه، وأوجد حاجزاً بين عامة الشعب وطبقة علماء الدين، وبسبب ذلك، لا يمكن لأي شخص من المتعاملين أو من العاملين في هذه المؤسسات أن يدرك محل الخلل في منظومة العمل المصرفي الإسلامي، فضلاً عن التقلبات السياسية الهائلة التي عانت منها البلاد منذ تأسيسها، والعقلية العلمانية التي تستند إلى السجل التاريخي لتركيا، والتي أثمرت ظهور سلالة متحورة من الدين وهي (إسلام العجائز) إن صححت التسمية، كما أن عدم النضوج المعرفي بالمبادئ المشكّلة للمعاملات المالية الإسلامية، أدى إلى الشروع في التطبيق قبل استيعاب الأسس النظرية، لا سيما في زمن المستجدات والنوازل، بالإضافة إلى كثرة المشكلات التي يعاني منها الشعب في العديد من المجالات، والاقتصاد في مقدمتها، وتوقعات الشعب حول هذه المشكلات، ولهذا ينبغي العمل والاستعداد نظرياً لتهيئة الشعب لتقبل التعاملات الإسلامية، وأن يكون ذلك في مختلف جوانب الحياة، وقد صرح (ملكشاه أوتقو) مدير عام بنك (البركة تورك) بأن نقص المعلومات حول الصيرفة الإسلامية، تنصدر المصاعب التي تواجههم، مبيناً أنهم ما يزالون يشرحون للعملاء ميزات البنوك التشاركية، كما أكد على أهمية محو الأمية

المالية في توسيع نشاطات قطاع الصيرفة الإسلامية⁵⁵، وعلى الرغم من أن أكثر من 95% من الشعب التركي هم مسلمون، إلا أن هذا الرقم يضع القارئ أمام مشكلة في فهم ما يحدث، فكثير منهم لا يلقي بالاً لأهمية التقنين الإسلامي للمعاملات المالية والمساهمة في تفعيل دور البنوك التشاركية، مما يؤدي إلى انخفاض أسهم هذه البنوك وعدم تطوير استثماراتها، ولعل كثيرًا ممن زار تركيا قد لاحظ الانقسام الكبير الذي يعيشه الشعب في فصله بين الدين والحياة، وقد أجرت شركة الاستطلاع التركية (MAK) استطلاعًا للرأي عام 2017م في 30 مدينة كبرى في تركيا، وشمل الاستطلاع 4500 شخصًا من خلال مقابلات مباشرة، وحاول معرفة توجهات الشعب التركي تجاه الدين والقيم الدينية، وعلاقة ذلك بالحياة والثقافة وغيرها، وكانت النتائج صادمة كشعب مسلم⁵⁶، وما يهمنا في ذلك هو مدى اقتناع الشعب بجدوى التقنين الإسلامي وأهميته، ولا ريب أنه ينبغي فهم هذه المسألة في إطار الزمان والمكان والديناميات المختلفة التي تشكل التصورات والمفاهيم والممارسات، بحيث يمكن أن نقسم التدين عند المجتمع التركي إلى فئتين: تدين النخبة، وتدين العامة، أما النخبة فهم الذين يرون أن الحياة الدينية والدينية متكاملتان وداعمتان لبعضهما البعض، ولا يوجد تصادم بينهما، وأما العامة فالأمر عندهم مختلف؛ إذ يرى كثير منهم أن الإسلام لا يصلح للحياة، كما يلاحظ ارتباط ذلك بشكل كبير بالمستوى الاجتماعي للأفراد، ففي استطلاع أوردته أحد الكتب المعاصرين يذكر أنه تم سؤال عينة من الشعب عن هويتهم، فأجاب 30% منهم ممن هم من أصحاب الثروة والدخل المرتفع بأنهم أتراك، و47% منهم بأنهم مسلمون وكانوا من أصحاب الدخل المنخفض، وتذكر إحدى الدراسات نتائج استطلاع أجرته مع عينة من موظفي البنوك التشاركية، حول تصور المجتمع عن أهمية هذه البنوك، حيث يوافق 20.2% منهم على أن هناك نقصًا في المعلومات والتعليم حول المشاركة المصرفية في المجتمع، بينما يرى ما يصل إلى 25.2% من المشاركين أن من الصعب رفع مستوى الوعي في المجتمع حول البنوك المشاركة⁵⁷، وقد أثمر هذا الجهد ضئيلًا في الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في هذه البنوك، وعلى الرغم من الجهود

⁵⁵ النمط التركي في الصيرفة الإسلامية نموذج للعديد من بلدان العالم، وكالة الأناضول، موقع ترك برس، 6/12/2018م، رابط: <https://www.turkpress.co/node/55487>

⁵⁶ الرنتيسي، محمود، خارطة التدين لدى الشعب التركي، نون بوست، رابط: 2017/7/14م.

⁵⁷ **Issues and Challenges of Participation Banking in Turkey: An Empirical Investigation**, Fatma Saya, Tawfik Azrak JKAU: Islamic Econ., Vol. 34 No. 2, pp: 55-80 (July 2021) DOI:10.4197/Islec.34-2.4

المبدولة في هذا المجال من قبل مؤسسات التعليم العالي المختلفة إلا أن تركيا ما زالت متأخرة عن غيرها من الدول الإسلامية⁵⁸.

ثانيًا: معوقات إدارية وقانونية:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة التركية في سبيل تقنين المعاملات المالية وتيسير عمل البنوك التشاركية، إلا أن هذه القوانين لم تؤت بعد أكلها المنشودة، وقد صرح (ثروت بايندر) المدرس في قسم الاقتصاد والتمويل الإسلامي في جامعة إسطنبول بأنه لا يوجد حتى الآن قانون مستقل لقطاع التمويل التشاركي في تركيا، وأنه يعمل وفقًا لقانون القطاع المصرفي التقليدي المعتمد على الفائدة⁵⁹، فنجاح التقنين المالي للمعاملات الإسلامية من خلال البنوك التشاركية يتطلب تحقيق الانسجام بين اللوائح التنظيمية، وإنشاء مؤسسات تقدم المعلومات الائتمانية، وتطوير منتجات أسواق رأس المال والصكوك، وتوفير مناخ تنظيمي وإشراف مصرفي ملائم، وتدعيم رأس المال البشري، وإسراع الخطى في تحقيق ذلك في ظل عالم يتصارع على اختطاف هذه المزايا، وهذا الانسجام القانوني في تركيا ليس مهمة يسيرة، فالدستور التركي يمنع بمادته الرابعة والعشرين أي شكل من أشكال الأنظمة الاجتماعية، أو الحقوقية، أو السياسية السائرة وفقًا للمعايير الدينية⁶⁰، الأمر الذي يترك توجسًا لدى المستثمرين المحليين والأجانب حول إمكانية انهيار قطاع الصيرفة التشاركي أو الإسلامي التابع للدولة إذا لم يتغير الدستور الحالي، أو إذا تراجعت الحكومة عن دعم المشروع التشاركي، كما أن القوانين المصرفية التركية لا تسمح للمصارف الإسلامية الأجنبية بالعمل داخل تركيا، وإنما يمكنها العمل عبر الاستحواذ على مصارف تقليدية، ومن ثم تحويلها إلى مصارف مشاركة، وهذه العملية مكلفة في الجهد والوقت والمال، فضلًا عن أن كثيرًا من المصارف تقوم برفع قيمتها عند رغبة المستثمرين المسلمين بالاستحواذ عليها، مما يحول دون تحويل تركيا إلى مركز مالي إسلامي عالمي⁶¹.

⁵⁸ أكشيت، بهاء الدين، وآخرون، الدين في تركيا، الإيمان وأنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية، (2012م)، إسطنبول.

⁵⁹ (AA، aa.com.tr/ar، 2021م).

⁶⁰ نص المادة في جزئها الأخير: "ولا يُسمح لأحد باستغلال الدين، أو المشاعر الدينية، أو المقدّسات، أو إساءة استخدام أي من ذلك بأي طريقة كانت، بغرض مصلحة، أو نفوذ شخصي، أو سياسي، أو بغرض إقامة النظام الأساسي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي، أو القانوني للدولة على معتقدات دينية، ولو جزئيًا"، الدستور التركي.

⁶¹ أوزديمير، ، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 122 بتصرف.

المطلب الثالث: الآمال المنشودة من تقنين المعاملات المالية الإسلامية من خلال البنوك التشاركية في تركيا

بعد استعراض أهم المقومات والمعوقات في مجال تقنين المعاملات المالية الإسلامية في تركيا من خلال البنوك التشاركية، ألخص في هذا المطلب بعض الاقتراحات في سبيل تطوير عملية التقنين المالي الإسلامي، وتعزيز دور البنوك التشاركية في المجتمع، سعياً إلى التطبيق الأمثل لأحكام المعاملات الإسلامية:

1. تنشيط الحركة الفقهية الاجتهادية للوقوف على أحكام المستجدات والنوازل المالية، وزيادة معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية⁶².

2. بذل الجهود وتضافرها في المؤسسات كافة لمحو الأمية المالية الإسلامية، و تثقيف الشعب دينياً، ومالياً، والإجابة عن كل الاستفسارات والإشكالات التي قد تحول دون ثقة المتعامل بالتمويل الإسلامي وتعاملاته، ومن مثل ذلك: أن كثيراً من المتعاملين يساؤون بين البنوك التقليدية والتشاركية في مسألة ارتفاع نسبة الربح، ويظن الكثيرون أن الاختلاف راجع إلى التسمية وحسب، فالبنك التقليدي يسميها فائدة، والبنك التشاركي يسميها مرابحة، وهنا يأتي دور الكوادر المؤهلة في إزالة اللبس وكشف الغموض، فالواجب أن يبين للعميل أن ارتفاع الأرباح يعود إلى ارتفاع المخاطر في التمويل المتوافق مع الشريعة، لأنه يعتمد على سلع حقيقية تتذبذب قيمتها بين وقت وآخر، كما يتطلب منها دفع ضرائب ورسوم أحياناً، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الإجراءات في المعاملات المشروعة، وقلة المؤسسات التي تقدم التمويل المتوافق مع الشريعة، وحداثة هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات التقليدية، مما يجعل كلفة تشغيلها عالية، فتعوض ذلك من خلال الزيادة في تكلفة التمويل، كما ينبغي توفير رقابة جيدة لحماية المستثمرين، وطمأنة العملاء ورؤوس الأموال، والتصريح بأسماء اللجان الاستشارية والمرجعيات الفقهية المعتمد عليها في عمل هذه البنوك كسائر البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية الأخرى⁶³، كما يجب توضيح دور البنوك التشاركية، والنظام المالي الإسلامي في حل كثير من المشكلات الاقتصادية التركبية المعاصرة، وإثبات نجاعة التمويل الإسلامي وفائدته للمصارف التي اعتمدته وللمستثمر على حد سواء، حيث يعد وسيلة مثالية لشحن الفوائض المالية لدى طبقات عريضة من الجماهير المهمشة، كما يمكن أن ينقذ الشركات التركية المدينة

⁶² خطاب، كمال، جريدة الرياض، 2013/10/8م.

⁶³ أوزديمير، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 122 بتصرف.

للخارج والتي تستحوذ على أكثر من 65% من الديون الخارجية للبلاد، مما يجعل اللجوء إلى المربحة أو المشاركة حلاً مثاليًا لتخليص هذه الشركات من أعباء تلك الديون، لا سيما بعد تراجع قيمة الليرة التركية مؤخرًا بشكل كبير، كما يعد التمويل الإسلامي أداة مناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تلقى في البنوك التقليدية ترحيبًا، مما يساهم في إدارة عجلة الاقتصاد التركي والتقليل من مشكلة البطالة التي بلغت عام 2020م نحو 13.2% من الشباب، أضف إلى ذلك قدرة التمويل الإسلامي على الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية، وتوزيع الثروات توزيعًا عادلاً، وتقليل الفوارق بين الطبقات.⁶⁴

3. استقطاب الخبرات وتأهيلهم، خصوصًا في مجال الإفتاء الشرعي وفقه المعاملات المالية الإسلامية.⁶⁵

4. الاهتمام بالمفكرين والمبدعين الذين يعكفون على البحث والدراسة لإبراز مزايا النظام المصرفي الإسلامي، لكن جهودهم تتم بصورة فردية وغير منظمة لقلة الجهات القادرة ماليًا وتنظيميًا على تبني تلك الجهود، وبلورتها في شكل مقترحات ومنتجات.

5. زيادة المشروعات الوقفية، وصناديق القرض الحسن، وإنظار المعسرين، ومعونة الغارمين، مما يجعل من هذه البنوك مؤسسات مالية استثمارية ذات أهداف خيرية تكافلية، ويوسع مشاريعها.

6. تعديل القوانين الاقتصادية بما يسهل من عمل البنوك التشاركية، من خلال توفير قسم مستقل في البنك المركزي التركي مهمته الإشراف على البنوك التشاركية الإسلامية وتنظيم عملها، وهو ما تسعى إليه الحكومة التركية فعلاً منذ سنوات، وقد أنشأت في سبيل ذلك مديرية الصيرفة التشاركية التابعة للبنك المركزي التركي، ومهمتها قيادة قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وتحقيق التعاون بين المصارف التشاركية والمصرف المركزي.

7. الاهتمام بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة محاسبياً، وشرعياً، وتقنياً، من خلال نظم التكنولوجيا المالية والبنوك الافتراضية، لدخول عالم الصيرفة الإسلامية الرقمية، لتأمين الخدمات المصرفية بسرعة ودقة وكفاءة، مما يزيد من الإقبال على التعامل مع هذه البنوك، وفي سبيل ذلك يقترح أحد الباحثين تدريب الكوادر البشرية على نظام الصيرفة الخالية من

⁶⁴ الشلهوب، صلاح، جريدة الرياض، 8/10/2013م.

⁶⁵ الطاهر، حاتم، جريدة الرياض، 8/10/2013م.

الفوائد بداية من التعليم الثانوي عن طريق افتتاح مدارس للتعليم المهني الثانوي على غرار المدارس المهنية (المسلكية) الموجودة الآن في مجالات مختلفة وفي مختلف أنحاء البلاد، تعقد فيها دورات تدريبية وتنمية مهارات بحيث ترتبط العلوم النظرية بالتطبيق العملي، فتخرج طلاباً مؤهلين تأهيلاً عالياً، ومهتمين في هذا المجال، ثم يتابعون دراستهم في فرع من فروع الاقتصاد الإسلامي بمنح تقدمها الحكومة، بحيث تكون لخريجي هذه المدارس الأولوية في الدراسة في الجامعات، والتوظيف في المدارس والجامعات والمصارف التي تعنى بهذا القسم⁶⁶.

8. المشاركة الفعالة خارج البلاد في المؤتمرات والنشاطات الاقتصادية، والتعريف بدور تركيا وتجربتها في مجال التمويل الإسلامي، ولفت الأنظار إلى الجهود المبذولة في سبيل تعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين، وتشجيعهم على الاستثمار في تركيا، لإزالة المخاوف التي قد تنشأ نتيجة التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية.

9. الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية وغيرها في هذا المجال، لا سيما ممن لهم باع وسبق قدم في مجال الصيرفة الإسلامية، كالدول الخليجية، والاستعانة بأصحاب الشأن والمختصين والخبراء جميعاً في سبيل ذلك.

⁶⁶ ORTAÖĞRETİM DÜZEYİNDE FAİZSİZ BANKACILIK VE SİGORTACILIK ALANININ AÇILMASI VE BU ALANDA TEMATİK LİSE AÇILMASINA İLİŞKİN BİR ÖNERİ ‘Seyran ÖZCANa, Journal of Islamic Economics and Finance 2019 5(1). 93-114

خاتمة:

بعد هذا العرض الموجز لواقع تقنين المعاملات المالية الإسلامية من خلال البنوك التشاركية في تركيا، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بالنقاط الآتية:

1. يعد تقنين المعاملات المالية الإسلامية ضرورة حتمية في واقعنا المعاصر، وذلك لما يحققه من مصالح شرعية أهمها: ضبط الأحكام الشرعية المالية وتيسير الرجوع إليها، وتوحيد الأحكام القضائية ومنع الاضطراب فيها، وسرعة الفصل في المنازعات المالية، وإبطال دعاوى جمود الفقه الإسلامي وخصوصيته الزمانية والمكانية، وكشف النقاب عن عظمة التشريعات الإسلامية، ومرونتها، وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين المسلمين وغيرهم، نتيجة احتكاك بلاد المسلمين ببقية بلدان العالم.

2. تميل الباحثة إلى التعبير بمصطلح (البنوك التشاركية) بدل (البنوك الإسلامية)، تجنباً لتعريض الإسلام للخطأ إذا فشلت التجربة أو أسيء استخدامها، فضلاً عن أنها التسمية الأقرب إلى طبيعة عمل هذه البنوك العملية والقانونية، فهي لا تتعامل بالفوائد وإنما بنظام المشاركة في الأرباح والخسائر، أضف إلى ذلك أنه يعد مصطلحاً توافقياً، كونه لا ينتهك المبادئ السياسية التي تقوم عليها كثير من الدول الإسلامية.

3. تحتضن تركيا الآن عدداً من البنوك التشاركية هي: بنك البركة تورك التشاركي، والبنك الكويتي التركي التشاركي، وبنك آسيا التشاركي، وبنك تركيا فاينانس التشاركي، وبنك زراعات، وبنك وقف التشاركي، وخلق بنك، وتعمل الحكومة التركية على تفعيل دور هذه البنوك وتشجيع المتعاملين على الاستثمار من خلالها، عن طريق حزمة من القوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية.

4. تتمتع تركيا بعدة مقومات تؤهلها لأن تكون من أوائل الدول الإسلامية في الصيرفة والتمويل الإسلامي، أهمها: الموقع الجغرافي المتميز بين دول العالم الإسلامي، والانفتاح التركي على الشرق الإسلامي، فضلاً عن القوانين التي تقرها الحكومة، والسعي الدائم لتأهيل الكادر البشري المثقف اقتصادياً ومحاسبياً ودينياً.

5. يعد ضعف الوعي الديني عند عامة الشعب التركي وجهلهم بنجاعة تقنين المعاملات الإسلامية، وأهمية الصيرفة والتمويل الإسلامي من أهم المعوقات التي تقف في وجه تفعيل دور البنوك التشاركية في التقنين المالي الإسلامي، أضف إليه عدم تحقيق الانسجام بين اللوائح التنظيمية، والقوانين المالية.

6. إن من أبرز المقترحات التي تؤدي إلى تفعيل التقنين المالي الإسلامي في تركيا: تنشيط الحركة الفقهية الاجتهادية للوقوف على أحكام المستجدات والنوازل المالية، وزيادة معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، وبذل الجهود لمحو الأمية المالية وثقيف الشعب دينيًا وماليًا، والإجابة عن كل الاستفسارات والإشكالات التي قد تحول دون ثقة المتعامل بالتمويل الإسلامي وتعاملاته، فضلًا عن الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية المختلفة في هذا المجال.

التوصيات:

توصي الباحثة بزيادة التعاون الثقافي والبحث العلمي وتبادل البحوث والدراسات بين الأكاديميين والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي في تركيا ومختلف الجامعات الإسلامية، وتنشيط حركة الترجمة للبحوث الاقتصادية المنجزة في الجامعات العربية والإسلامية، وابتعاث الطلاب الأتراك إلى هذه الجامعات للانفتاح على تجارب هذه الدول في هذا المجال والاستفادة منها، وإعادة النظر في مناهج الدراسة لتشجيع الطلاب على الانضمام لمجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والله ولي التوفيق.

هذا والله تعالى أعلم.

فهرس المصادر والمراجع

- (1) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين، (1399هـ، 1979م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية.
- (2) ابن تيمية، تقي الدين، مجموع الفتاوى، (1416هـ، 1995م)، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- (3) ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (1412هـ، 1992م)، ط2، بيروت، دار الفكر.
- (4) ابن عبد العزيز، عمر، الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، دار العاصمة للنشر والتوزيع.
- (5) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، (1414هـ)، ط3، بيروت، دار صادر.
- (6) أبو حبيب، سعدي، القاموس الفقهي، (1408هـ، 1988م)، ط2، دمشق، دار الفكر.
- (7) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (1421هـ، 2000م)، ط1، مصر، عالم الكتب، 1421هـ، 2000م.
- (8) الأحمـد نـكري، عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء، (1421هـ، 2000م)، تعريب: حسن هاني فحص، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (9) أخبار التمويل الإسلامي: الدول المنتجة للنفط في محاولة وضع استراتيجيات اقتصادية جديدة، مقال على موقع: EBC [ECONOMIC AND BUSINESS CHANNEL](https://www.ebctv.net)، رابط: <https://www.ebctv.net>.
- (10) الأشقر، عمر سليمان، تاريخ الفقه الإسلامي، (1402هـ، 1983م)، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح.
- (11) افتتاح أول بنك إسلامي في تركيا، ترك برس، 2015/5/29م.
- (12) أكشيت، بهاء الدين وآخرون، التدين في تركيا، الإيمان وأنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية، (2012م)، إسطنبول.
- (13) أوزديمير، مجاهد، أصلان، حاقان، تطور التمويل الإسلامي في عهد حزب العدالة والتنمية: من التبنّي إلى "الإستراتيجية"، مجلة رؤية تركية، (2018/7/1م).
- (14) بدوي، عمر طه، المدخل لدراسة القانون، (2008م).
- (15) البعلي، عبد الحميد، ضرورة تقنين فقه المعاملات المالية المعاصرة، مجلة المسلم المعاصر، المجلد 35، العدد 139، 2011م.
- (16) البنوك الإسلامية والحكومية في تركيا، مقال على الشبكة، بتاريخ: 8/يوليو/2019م، رابط: <https://tebessum.co>.
- (17) بورصة إسطنبول تتعاون مع بنك التنمية الإسلامي، بورصة إسطنبول، 24 تشرين الثاني 2016م.
- (18) تأمينات تشاركية من أجل البنك الزراعي والبنك الشعبي، مجلة صباح، 9/مارس/2013م.
- (19) تدريس التمويل الإسلامي في تركيا، مجلة المجتمع، 2019/4/25م، رابط: <https://www.aa.com.tr/ar>.
- (20) تركيا أمام فرصة التحول لمركز عالمي للتمويلات الإسلامية، موقع AA، 2021/2/16م، رابط: [aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar).
- (21) تركيا مؤهلة لتصبح عاصمة التمويل الإسلامي، صحيفة [YENİ ŞAFAK](http://100/web/tr.gov.yok)، [www://http 100/web/tr.gov.yok](http://100/web/tr.gov.yok).
- (22) سنكرس رئاستنا لمجموعة العشرين لترويج التمويل الإسلامي في العالم، 13/يونيو/2015م، موقع: CNN بالعربية، رابط: <https://arabic.cnn.com/business/2015/06/13/turkey-islamic-finance-role>.
- (23) تقرير فعاليات عام 2015، "مؤسسة تنظيم العمل المصرفي ومراقبته
- (24) الحيان، محمد آيت، البنوك التشاركية بين مبدأ المخاطرة الشرعي ومنطق الربح الحتمي، وقفات مع الفقه والقانون وواقع التنزيل، مجلة الشريعة والاقتصاد، مج8، الإصدار الأول لعام 2019م، العدد 15، شوال 1440هـ، 2019م.
- (25) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، (1420هـ، 1999م)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، الدار النموذجية.
- (26) الرنتيسي، محمود، خارطة التدين لدى الشعب التركي، نون بوست، رابط: 2017/7/14م.

- (27) الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- (28) الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، (1425هـ، 2004م)، ط2، دمشق، دار القلم.
- (29) سلمي، جلال، الصيرفة الإسلامية في تركيا، (2016/10/29م)، موقع نون بوست، رابط: [/https://www.noonpost.com](https://www.noonpost.com)
- (30) الشثري، أحمد، دراسة الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة وأحكامها الفقهية، (9 مارس/2017م)، مقال في موقع شمس الإلكتروني، وينظر موقع المؤسسة: [/https://iilm.com](https://iilm.com)
- (31) صحيفة حرييت، 18/ آذار/ 2008م.
- (32) عبد البر، محمد زكي، تقنين الفقه الإسلامي بين المبدأ والمنهج والتطبيق، (1407هـ، 1986م)، ط2، مصر، إدارة إحياء التراث الإسلامي.
- (33) عبد العاطي، محمد عبد اللطيف، تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية، بحث مقدم لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر، الواقع والآمال، المجلد 30.
- (34) العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، (1998م)، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر.
- (35) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (1426هـ، 2005م)، مكتب تحقيق التراث، ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- (36) قلعه جي، محمد رواس، قنبي، محمد صادق، معجم لغة الفقهاء، (1408هـ، 1988م)، ط2، دار النفائس.
- (37) ما أسباب اهتمام تركيا بالتمويل الإسلامي؟، ترك برس، 29/3/2021م، رابط: [/https://www.turkpress.com](https://www.turkpress.com)
- (38) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة.
- (39) مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة صباح الدين زعيم، المجلد 2، العدد 1، 2016م.
- (39) المؤسسات المالية الخاصة في تركيا بين النظرية والتطبيق، (2010م)، إسطنبول، منشورات البركة التركية، إسطنبول.
- (40) موقع منظمة أيوفي، رابط: [/https://aaofii.com](https://aaofii.com)
- (41) النمط التركي في الصيرفة الإسلامية نموذج للعديد من بلدان العالم، وكالة الأناضول، موقع ترك برس، 6/12/2018م، رابط: <https://www.turkpress.co/node/55487>
- (42) هزر أوغلو، تمل، أوزجان، محمد أمين، العمل المصرفي التشاركي، بعد جديد في العمل المصرفي، 2010م.
- (43) duyurular.com.borsaistanbul.www://http/11/24-/islam-ile-istanbul-borsagitti-birligine-is-bankasi-k, 2016.
- (44) BDDK_Yillik/Bilgileri_Kurum/turkce/WebSitesi/tr.org.bddk.www://https pdf.15194yfr2015/R
- (45) Issues and Challenges of Participation Banking in Turkey: An Empirical Investigation Fatma Saya, Tawfik Azrak JKAU: Islamic Econ., Vol. 34 No. 2, pp: 55-80 (July 2021) DOI:10.4197/Islec.34-2.4.
- (46) ORTAÖĞRETİM DÜZEYİNDE FAİZSİZ BANKACILIK VE SİĞORTACILIK ALANININ AÇILMASI VE BU ALANDA TEMATİK LİSE AÇILMASINA İLİŞKİN BİR ÖNERİ ,Seyran ÖZCANa, Journal of Islamic Economics and Finance 2019 5(1).
- (47) Türkiye Katılım Bankaları Birliği [TKBB],2020.
- (48) TÜRKİYE’DE KATILIM BANKACILIĞI FİKRİNİN DOĞUŞU VE KAVRAMSAL ÖNEMİ , TEMEL HAZIROĞLU Albaraka Türk Katılım Bankası ,